الوزير اليمني يطلع على مشاريع شركة نفط الكويت

.. ويتسلم درعاً تذكارية

اطلع على أدوار الشركة وأنشطتها

وزير النفط والمعادن اليمني زار «نفط الكويت»

وزير النفط اليمني في صورة مع كبار قياديي الشركة

قام وزير النفط والمعادن اليمني أحمد عبدالله دارس، يرافقه وفد نفطي رفيع المستوى، بزيارة شركة نفط الكويت، وذلك في إطار زيارته الرسمية للبلاد، وقد كان في استقباله الرئيس التنفيذي للشركة هاشم سيد هاشم، وعدد من كبار مسؤوليها.

واشتمل برنامج زيارة الضيف جولة في معرض الشركة، أطلع خلالها على قصة النفط في دولة الكويت، وعلى الأدوار والمهام التي تؤديها شركة نفط الكويت، ثم أتبع ذلك بزيارة ميدانية إلى حقل برقان.

وفي كلمة دونها في سجل كبار الضيوف أثنى الوزير اليمني على ما شاهده من محتويات المعرض، منوها بحسن إدارة الكويتيين لهذا المورد الاقتصادي الحيوي.

كما أعرب عقب زيارته لحقل برقان عن سعادته البالغة لزيارة ثاني أكبر حقل على مستوى العالم، مشيراً إلى أن العمل يسير بكفاءة عالية في هذا الحقل، الأمر الذي يبعث السعادة في النفس، لما يكنه اليمنيون من مشاعر أخوية صادقة تجاه أشقائهم في الكويت.

وأوضح الوزير دارس أن زيارته للبلاد كانت مثمرة، حيث بحث مع المسؤولين في القطاع النفطي أوجه التعاون في مجال الاستكشافات والاستثمارات النفطية بين البلدين الشقيقين.

اقتصاديون: تطوير «المصرفية الإسلامية» رهن بإنشاء «هيئة شرعية عليا»

طالب أساتذة جامعيون متخصصون في الاقتصاد والمصرفية الإسلامية بتطوير «الهيئات الشرعية في البنوك»، والانتقال بها إلى مرحلة متقدمة من خلال إنشاء «هيئة شرعية عليا» تختص بإيضاح الموقف الشرعي من العمليات البنكية الكبرى وتكون مرجعا للهيئات الموزعة في البنوك، معتبرين أن الهيئات الشرعية الموزعة على البنوك في الوقت الحالي لم تعد كافية وسط حالة التناقض بين «الفتاوى» التي تصدرها، ومدى التزام البنوك بتطبيق تلك الفتاوى، إضافة إلى ما تشهده «الجهات الثلاث: الفتوى الفردية، والهيئة الشرعية، وأعمال الرقابة في البنوك» من قصور في التواصل فيما بينها لتفادي أي خلل سواء في صدور الفتوى أو مراقبة تطبيقها.

ورأى المحاضرون أن من الضروري الانتقال من حالة الهيئات الشرعية المقتصر على إصدار فتوى، وتحويلها إلى مؤسسة شرعية مستقلة، تضم نخبة من العلماء، وتكون مرجعيتها السلطة العليا في الحكومة.

يعتبر أستاذ الفقه المشارك في كلية العلوم الشرعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبدالله العمراني أن كشف مدى التكامل بين الهيئات الشرعية والرقابية في البنوك يحتاج إلى دراسة واقعية.

وأوضح أن من القضايا الشائكة عدم وجود حكم واحد خاص بالمعاملات البنكية، متفق عليه بين الهيئات الشرعية، مبينا أن ما نراه عدة أنواع من التطبيقات. وكشف عن نوع من الاختلاف بين البنوك من ناحية وجود هيئة شرعية، موضحا: بعض البنوك لديها عدد من الهيئات الشرعية وإدارة للبحوث ومستشارون شرعيون ورقابة شرعية، فيما بنوك أخرى لديها مراقب شرعي وليس لديها هيئة شرعية، أو يكون لديها هيئة شرعية دون مراقب، إضافة إلى أن بعض البنوك لا تطبق الشريعة على جميع معاملاتها.

وأوضح أن الحكم الواحد لا يمكن تطبيقه على عدة بنوك، إنما هناك أنماط عدة تختلف من بنك إلى آخر، مبينا أن الهيئات الشرعية تقدم الفتوى وفق اجتهادات أعضائها، مبينا أن الهيئة عبارة عن مراقب خارجي، يأخذ صفة حيادية، فيما تستند مهمة تطبيق الحكم على هيئة الرقابة.

ويطالب العمراني بوضع خطط استراتيجية لتطوير عمل المصرفية الإسلامية وتطوير أعضاء الهيئات الشرعية، مبينا أن عمر المصرفية الإسلامية يقترب من 40 عاما، وبدأت تثبت ذاتها، إلا أنها تجاوزت مرحلة التأسيس، ويجب الآن تطوير الهيئات الشرعية لمواكبة المستجدات، خاصة أن الفتوى والتكامل مع الهيئة والرقابة الشرعيتين تشهد تفاوتا خطيرا. وقال إن دراسة ذكرت أن 95 في المئة من الصكوك غير متوافقة مع الشرعية، ما يعني أن عدداً من الصكوك الصادرة لم تمر على هيئة شرعية. ورأى أن التحدي الذي يواجه الهيئات الشرعية يكمن في عدم وجود بيئة لتطوير المنتجات الحديثة المتوافقة مع الشريعة، وأن الموجود الآن لا يمكنه تلبية الحاجة في تطوير المنتجات. وطرح فكرة مشروع «المسار الاستراتيجي»، الذي يهدف إلى تأهيل أعضاء الهيئات والباحثين والكوادر الوظيفية للتعامل مع العمليات البنكية الشرعية، إضافة إلى وضع خطط لتطوير منتجات حقيقية. ويرفض عضو هيئة التدريس في قسم الدراسات الإسلامية والعربية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور خالد المزيني توحيد الفتوى بين الهيئات الشرعية، معتبرا تعددها أمرا حسنا، خاصة في القضايا الصغيرة، مقترحا أن تكون الفتوى موحدة في القضايا الاقتصادية الكبرى، مثل: الإغراق في الائتمان أو القروض، مضيفا أن «الحرية مبدأ شرعي في المتاجرة والرأي، لذلك يجب ترك قدر قليل لكل مؤسسة لتأخذ طابعها، كما أن تعدد الفتاوى يثري الجانب العلمي والفكري». وقال إن تجربة المصرفية المالية والهيئات الشرعية فيها قدر من الإبداع والتميز، وقدمت نموذجا بتوفير الإفتاء والرقابة والبحث، إلا أننا في حاجة إلى تكامل بين مؤسسات الدولة والبنوك، مطالبا بـ«وجود هيئة شرعية عليا تقدم قرارات تعالج المسائل الكبرى وتترك الصغيرة إلى الهيئة الشرعية في كل بنك»، وأن تكون «مرجعية الهيئة العليا رأس الدولة مباشرة، وتعمل على إصدار معايير وتضبط العدد وتشرف على أعضاء الهيئات الشرعية في البنوك، مشيرا إلى «وجود معالجات جزئية داخل كل مؤسسة».

السعودية رصدت تريليون دولار للفرص الاستثمارية

قال وزير التجارة والصناعة السعودي الدكتور توفيق الربيعة إن المملكة رصدت تريليون دولار للفرص التجارية والاستثمارية خلال العقد المقبل، وفقا لصحيفة الشرق الأوسط.

وأشار الربيعة خلال كلمة ألقاها في اجتماع منتدى فرص الأعمال السعودي-الأميركي في لوس أنجلوس حول التطورات الجديدة في المجال الاقتصادي، إلى أن من أبرز تلك التطورات تطوير وتشغيل 28 مدينة صناعية وإنجاز بنياتها الأساسية وخدماتها المتكاملة، حيث تضم المدن الصناعية أكثر من 3 آلاف مصنع، وتجاوز حجم الاستثمار فيها أكثر من 250 مليار ريال، وبلغ عدد العاملين فيها أكثر من 300 ألف شخص. وقال الربيعة إن السعودية عضو مؤسس في مجموعة العشرين الاقتصادية وتمثل أكبر اقتصاد في المنطقة وتشهد أكبر حركة نمو اقتصادي فيها من خلال الإنفاق الحكومي الكبير والنمو السريع للقطاع الخاص والمبادرات التي من المتوقع أن توفر المزيد من فرص التجارة والاستثمار بقيمة أكثر من تريليون دولار خلال العقد القادم، تشمل مشاريع توسعة الموانئ وإمكانات استغلال مصادر الطاقة المتجددة والمشاريع التي بدأت لإنشاء شبكة قطارات الأنفاق.

وأكد الربيعة أن المملكة بقيادة الملك عبدالله وبرؤيته للمستقبل تهتم بالتركيز على المعرفة ونقل وتوطين التقنية المتقدمة وتنويع موارد الدخل الوطني وبناء أساس قوي للتنمية المستدامة وتعزيز علاقاتها مع الدول الصديقة.

وتطرق الدكتور الربيعة إلى المجمعات الصناعية المخصصة في المملكة للصناعات المعدنية وصناعات البلاستيك ووسائل النقل والأجهزة المنزلية واستغلال الطاقة الشمسية، موضحا الظروف الملائمة المتوفرة للاستثمار في المجمعات الصناعية الجديدة.

وأكد الربيعة أن ذلك يشير إلى انفتاح المملكة على فرص التجارة والاستثمار وتعزيز العلاقات الاقتصادية ونموها. وأشار وزير التجارة إلى العدد الكبير من الطلاب السعوديين الذين يتلقون دراساتهم في الجامعات الأميركية، تحقيقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين نحو بناء مجتمع المعرفة وتطوير الاقتصاد السعودي. وأوضح أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى مستوى أكثر من 73 مليار دولار خلال العام الماضي.

وزيرة تجارة أمريكا تدعو شركات بلادها للاستثمار بالسوق السعودي

لوس انجلوس - «واس»: وصفت وزيرة التجارة الأمريكية، بني بريزكر، علاقات التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، بأنها علاقات مزدهرة، ودعت الشركات الأمريكية إلى للاستثمار في فرص الأعمال المتوفرة في السوق السعودي.

ونوهت بريزكر في كلمة ألقتها خلال منتدى «فرص الأعمال السعودي- الأمريكي» الذي عقد في لوس انجلوس الليلة الماضية، بالعلاقات التاريخية القائمة بين البلدين، مؤكدة اهتمام وزارة التجارة الأمريكية بتبادل زيارات البعثات التجارية وتعزيز التعاون بين الجانبين في المجال التجاري.

وأثنت الوزيرة الأمريكية، على تطور الاقتصاد السعودي واهتمام حكومة المملكة بحماية حقوق الملكية الفكرية وتيسير إجراءات تأسيس الأعمال والخدمات التي تقدمها جهات الاختصاص للمستثمرين في المجالات الاقتصادية.

بني بريزكر

وتحدثت عن الجهود التي قامت بها المملكة في بناء التجهيزات الأساسية والاستفادة من معطيات التقنية المتقدمة في مجال الاتصالات وأمن المعلومات، معربة في هذا الصدد عن تطلعها للقيام بزيارة للمملكة في العام القادم.

وكان الرئيس المشترك لمجلس الأعمال السعودي- الأمريكي، بيتر روبرتسون، قد افتتح اجتماع المنتدى بكلمة أشاد فيها بازدهار الاقتصاد السعودي والجهود المبذولة لبناء مجتمع المعرفة والاهتمام بالعلوم واستخدامات التقنية المتقدمة.

«أبوظبي الوطني» يوقع اتفاقية مع دويتشه بنك

وقع بنك أبوظبي الوطني أمس مذكرة تفاهم مع دويتشه بنك للاستفادة من خدمة الدفع المضمون بلس في الولايات المتحدة الامريكية.

وتعد الخدمة الجديدة حلا جديدا للدفع يستخدم لتعزيز الشفافية في تحديد الأسعار للعملاء الذين لديهم تدفق مالي مفرد بالدولار الأمريكي الى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويأتي اختيار بنك أبوظبي الوطني لهذه الخدمة كخطوة لتوثيق علاقته الحالية مع دويتشه بنك في مجال إدارة النقد.

وتولى قسم التعاملات المصرفية العالمية التابع لدويتشه بنك تطوير هذه الخدمة الجديدة بهدف مساعدة العملاء على تجاوز التحديات الناجمة عن ممارسات السوق السائدة في السوق الأمريكية وإيجاد طرق أكثر كفاءة تتيح للمستفيدين في الولايات المتحدة من الدفعات بالدولار الأمريكي ونظرائهم في الأسواق الأجنبية من إدارة أعمالهم. وسيتمكن عملاء بنك أبوظبي الوطني من توفير حلول شفافية الرسوم هذه لزبائنهم أيضا ليتمكنوا من تنفيذ الدفعات الموجهة إلى الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي. وذكرت رولا أبو منه مدير عام أول المجموعة المصرفية للمؤسسات لدى بنك أبوظبي الوطني « لقد ارتأينا التوسع في علاقات إدارة النقد الحالية التي تربطنا مع دويتشه بنك بما يتيح لنا تزويد عملائنا بحلول متكاملة لتعزيز شفافية تحديد رسوم الدفعات الفردية المتوجهة إلى الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي».

«الإمارات للصرافة» يحصد جائزتين في قمة العلامة التجارية الآسيوية

استلام الجائزتين

فاز مركز الإمارات العربية المتحدة للصرافة، العلامة التجارية الرائدة في مجال التحويلات المالية العالمية وتداول العملات الأجنبية، «بجائزة العلامة التجارية رقم1 «في مجال تحويل الأموال، «وجائزة العلامة التجارية الواعدة » في قمة العلامة التجارية والقيادة الآسيوية لعام 2013، والتي عقدت في دبي مؤخرا. وكذلك فاز الدكتور بي آر شيتي، العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي لمركز الإمارات للصرافة، بجائزة الشخصية الواعدة في آسيا وحصل مركز الامارات للصرافة كعادته الدائمة في التألق والحصول على الجوائز المرموقة في المحافل التجارية الدولية على جائزين مهمتين وهما، جائزة العلامة التجارية رقم 1 في مجال تحويل الأموال في آسيا وجائزة العلامة التجارية الواعدة في فئتها. بالإضافة إلى فوز الدكتور بي آر شيتي، العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي لمركز الإمارات للصرافة، بجائزة الشخصية الواعدة في آسيا.. وكانت القمة التي عقدت في الفترة من 26 و27 من اغسطس الماضي بدبي بمبادرة من مؤسسة العالم للإستشارات و مؤسسة البحوث «WCRC» والبحوث إيبراندس 360. وكانت عملية المشورة والتقييم مقدمة من قبل شركة KPMG، الشبكة العالمية الرائدة لتقديم مراجعة الحسابات، والضرائب والخدمات الاستشارية للشركات المهنية.

وقال الدكتور بي آر شيتي، « النجاح يطلب أمرين أساسين وهما – وضوح الرؤية والمثابرة في تنفيذ المشروع. وقد استطعنا تحقيق هذا من خلال رؤيتنا لنكون العلامة التجارية الاكثر اثارة للاعجاب في مجال صناعة التحويلات المالية و صرف العملات الأجنبية، و جهودنا المستمرة في تحقيق هذه الرؤية وقد تكلل ذلك بالفوز بالجائزتين. وأضاف الدكتور شيتي يرجع هذا النجاح للجميع في مركز الإمارات للصرافة الذي يتمتع بتواجد عبر 30 بلدا مختلفا، ويعمل بلا هوادة من أجل ضمان تقديم أفضل خدمة للعملاء الذين يستحقون الكثير. كما نغتنم هذه الفرصة لنشكر شركائنا لدعمهم المتواصل والتعاون معنا لتقديم أفضل الحلول والخدمات . ونحن نعرب عن امتناننا لجميع الهيئات التنظيمية التي تتساهم معنا في تحقيق هذه الانجازات كما نشكر أيضا عملائنا والذين وصلوا إلى ستة ملايين عميل جول العالم في ثقتهم الغالية في خدماتنا. و العملاء كانوا دائما في قلب كل النشاطات التي تقدمها من خلال مركزالامارات للصرافة وهذا هو الحماس، التي جلب لنا العديد من الجوائز بما في ذلك «إصدار الشهادات تيس» من تيكسي، المملكة المتحدة، وجائزة بانكر ميديل اسيت للمنتجات.

«جنرال داينامكس» تفوز بعقد لتحديث دبابات سعودية قيمته 188 مليون دولار

أعلنت وزارة الدفاع الامريكية «البنتاجون» ان شركة جنرال داينامكس فازت بعقد قيمته 187.5 مليون دولار لتحديث 44 دبابة إم1ايه1 ابرامز و40 دبابة من طراز إم1ايه2 ابرامز للسعودية. ويساعد هذا العقد في تمديد الانتاج في مصنع الشركة في ليما بولاية أوهايو الذي يواجه تحديات بسبب خطة الجيش الامريكي وقف انتاج الدبابات لعدة سنوات. وسينفذ جزء من عمليات التحديث في منشأة الشركة في ستيرلنج بولاية ميشيجان وفقا للموجز اليومي للبنتاجون لمبيعات الاسلحة. وقال المتحدث باسم جنرال داينامكس روب دوليتل ان العقد السعودي كان واحدا من عدة طلبيات أجنبية ومحلية تأمل الشركة في الحصول عليها لضمان استمرار العمل بمصنع ليما.

تقرير: 190 مليار دولار الفائض التجاري للسعودية خلال العام الحالي

توقع تقرير مالي أن يبلغ الفائض التجاري للسعودية هذا العام سيكون حوالي 190 مليار دولار، وأشار التقرير الذي صدر عن شركة جدوى للاستثمار إلى أن الفائض التجاري لن يبلغ المستوى القياسي المسجل عام 2012 والبالغ 245.6 مليار دولار، مشيرا إلى أن تحويلات الأجانب سجلت أعلى مستوى وبلغت 32 مليار دولار.

وتوقعت الشركة في تقرير أمس أن تصل قيمة صادرات النفط إلى 289.4 مليار دولار، منخفضة 15 في المئة مقارنة بعام 2012 بسبب تراجع الأسعار وحجم الإنتاج، بينما ينتظر أن ترتفع الصادرات غير النفطية قليلا إلى 51 مليار دولار.

ولفت إلى أن المتوسط الشهري لصادرات النفط منذ مطلع السنة حتى الآن يقدر بـ23 مليار دولار، بينما ارتفعت الصادرات غير النفطية 2 في المئة على أساس سنوي خلال الأشهر الستة الأولى من السنة، في حين تراجعت صادرات البتروكيماويات 9 في المئة .

وأضاف التقرير أن تحويلات العاملين الأجانب ستبقى تشكل المصدر الرئيس لتدفق الأموال خارج السعودية من الحسابات غير المنظورة، كما سيبقى عدد العاملين الأجانب مرتفعا على رغم الإجراءات الجديدة الرامية إلى زيادة عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص، بسبب ضخامة أعمال التشييد والبنية التحتية.

وأكد أن التحويلات الخارجية للأجانب في طريقها لتسجيل أعلى مستوى على الإطلاق، إذ يُتوقع أن تصل إلى 32 مليار دولار هذه السنة.

وأظهرت بيانات حديثة أن تحويلات الأجانب زادت 14 في المئة على أساس سنوي خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة إلى 23.1 مليار دولار.

ولفت إلى أن الموازنة السعودية، وكذلك الحساب الجاري هذه السنة سيحققان فوائض نسبتها 6.8 و14.2 في المئة من الناتج المحلي على التوالي، مؤكداً أن متوسط إنتاج النفط منذ مطلع السنة جاء متوافقا مع التقديرات، ولكن الأسعار سجلت في الشهرين الماضيين مستويات أعلى من المتوقع.

وأشار إلى تعديل التقديرات لمتوسط سعر خام برنت بالرفع إلى 108 دولارات للبرميل هذه السنة، مع الإبقاء على المتوسط السنوي للإنتاج عند 9.6 ملايين برميل يوميا، منخفضا 1.7 في المئة مقارنة بالعام الماضي.